

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة

وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين، هاني قاقيش، د. فؤاد الدرادكة، مازن القرعان

المميز: هيثم عبد الرحمن نيايف الخطيب
وكيله المحامي ضياء العجارمة

المميز ضدهم: ١. المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته
٢. مدير عام دائرة الأراضي والمساحة بالإضافة لوظيفته
٣. مدير تسجيل أراضي الرصيفة بالإضافة لوظيفته
ويمثلهم المحامي العام المدني

بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٢ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف
حقوق عمان في القضية رقم ٢٠٠٩/٣١٧٣٦ فصل ٢٤/٩/٢٠٠٩ والمتضمن رد الاستئناف
موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق الزرقاء في القضية رقم
٢٠٠٧/٢٢٦ فصل ٢٠/١٠/٢٠٠٨ القاضي برد دعوى المدعي كونها لا تستند إلى أساس
قانوني سليم وتضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٥٠) ديناراً أتعاب محاماة).

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١. أخطأت المحكمة بإصدارها للقرار محل التمييز على هذا النحو حيث إنه قد جاء
خالياً من موجباته وأسبابه ومبنياً على تأويل خاطئ لنصوص القانون حيث إن

المحكمة قد تجاهلت تطبيق أحكام المادة (١٨٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية.

٢. أخطأت المحكمة باستبعادها لتطبيق نص المادة (١٦) من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ وكما يلاحظ من أوراق الدعوى بأنه لم يرد على جدول الحقوق أي اعتراض عليه من أي محضر أو جهة.

٣. أخطأت المحكمة عندما لم تبحث في بيانات الجهة المميز ضدها بتقديم أي بينة تثبت أن والد المستدعي والمدعي (عبد الرحمن) هو شخص آخر غير المسجل في سندات التسجيل لدى دائرة الأراضي والمساحة.

٤. أخطأت المحكمة باستبعادها بينة المميز الشخصية والمتمثلة بشهادة الشاهدة منيرة بذريعة أنها لم تذكر في شهادتها بأن لوالد المميز المدعو (عبد الرحمن) قطعة أرض في الأردن.

٥. أخطأت المحكمة إذ جاء قرارها مخالفاً للأصول والقانون باستبعادها البينة الشخصية وعدم الأخذ بها حيث جاء قرارها مخالفاً لاجتهاد محكمة التمييز.

لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول لائحة التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠١١/٤/٤ قدم المميز ضدهم لائحة جوابية طلبوا في نهايتها قبول اللائحة شكلاً ورد التمييز.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن واقعة الدعوى تتلخص بأن المدعي هيثم عبد الرحمن نايف الخطيب قد أقام هذه الدعوى لدى محكمة بداية حقوق الزرقاء بمواجهة المدعي عليهم :

١. المحامي العام المدني بالإضافة لوظيفته.

٢. مدير عام دائرة الأراضي والمساحة بالإضافة لوظيفته.
٣. مدير تسجيل أراضي الرصيفة بالإضافة لوظيفته.

للمطالبة بتصحيح اسم ورد سهواً في قيد سجل أموال غير منقولة على سند من القول:

١. يملك مورث المدعي (والده) عبد الرحمن نايف الخطيب قطعة الأرض رقم (٥١٣) من أراضي عطل الرصيفة حوض رقم (٢) المخزن بمساحة (٥٠٥) م٢.
٢. توفي مورث المدعي (والده) في بيروت بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٢ وتوفي معه في آن واحد وفي نفس الساعة كل من زوجته إقبال فايز قدورة وأولاده منها وفاء وسوسن وأسامة وليلي ونايف ولا وارث للمورث سوى المدعي حسب قرار محكمة بيروت الشرعية الصادر بتاريخ ٢٦/٩/١٩٩٥ والذي يثبت من خلاله أن جميع تركة المتوفى عبد الرحمن نايف الخطيب تؤول إلى وريثه الوحيد هيثم المدعي.
٣. بعد قيام المدعي بإجراءات حصر الإرث وضبط التركة تبين أن لوالده (المتوفى) قطعة الأرض المشار إليها في البند أولاً من هذه اللائحة.
٤. عند مراجعة المدعي لدائرة الأراضي والمساحة في الرصيفة لم يستطع إفراغ قطعة الأرض المسجلة باسم والده (عبد الرحمن) كون هنالك خطأ في الاسم بحيث سجل (عبد نايف الخطيب) والصحيح هو (عبد الرحمن نايف الخطيب).
٥. لا يستطيع المدعي إفراغ قطعة الأرض باسمه لوجود اختلاف باسم والده (مورثه) مما استوجب رفع الدعوى لتصحيح اسم والده من عبد إلى عبد الرحمن.
٦. محكمتمكم صاحبة الصلاحية بنظر هذه الدعوى.

نظرت محكمة البداية الدعوى وبعد استكمال الإجراءات أصدرت المحكمة قرارها رقم (٢٠٠٧/٢٢٦) تاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٨ الذي قضى برد دعوى المدعي كونها لا تستند إلى أساس قانوني سليم وتضمينه الرسوم والمصاريف ومبلغ مئة وخمسين ديناراً أتعاب محاماة.

لم يرتضِ المدعي بهذا القرار قطعاً فيه استئنافاً للأسباب الواردة بلائحة استئنافه.

نظرت محكمة استئناف عمان الدعوى رقم (٢٠٠٩/٣١٧٣٦) وبتاريخ ٢٤/٩/٢٠٠٩ قضت برد الاستئناف موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

لم يرتضِ المدعي بقضاء محكمة الاستئناف قطعاً فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٢/٢/٢٠١١ بعد حصوله على إذن التمييز من القاضي المفوض من رئيس محكمة التمييز رقم ٣٨١٦/٢٠١٠ تاريخ ٣٠/١٢/٢٠١٠.

ورداً على أسباب التمييز :

وعن السبب الثالث من أسباب التمييز ومفاده تخطئة محكمتي البداية والاستئناف حيث لم تبحث في بيانات الجهة المميز ضدها بتقديم أية بينة تثبت أن والد المستدعي والمدعي (عبد الرحمن) هو شخص آخر غير المسجل في سندات التسجيل لدى دائرة الأراضي والمساحة.

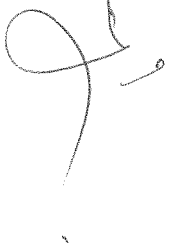
وفي ذلك نجد ومن الرجوع إلى عقد البيع رقم (٦٤/٧٥) فقد ورد فوق توقيع المشتري كلمة (غائب) إضافة إلى كلمة تحت كلمة المشتري (انظر الاستدعاء المرفق) ، وعليه فقد كان على محكمة الاستئناف بحث هذين الأمرين وإحضار الاستدعاء المرفق بالمعاملة إضافة إلى إحضار معاملة بيع قطعة الأرض كاملة والاطلاع عليها، كما أنها لم تناقش بيانات المميز المقدمة في الدعوى حيث ورد ضمن البيانات صورة عن حجة الإرث صادرة عن قاضي بيروت الشرعي، والتي تفيد بأن (المميز) هو الوريث الوحيد لوالده عبد الرحمن الخطيب وصورة عن وثيقة السفر للاجئين الفلسطينيين جاء فيها أن اسم المميز هو (هيثم عبد الرحمن الخطيب) وأن اسم والدته في حجة الإرث والوثيقة هي (إقبال) فضلاً عن أن الوثيقة الصادرة عن دائرة القضاء الشرعي بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٥ التي تشير إلى أن اسم والد المميز هو (عبد الرحمن نايف الخطيب) وقد ورد اسم والده في بعض المستندات (عبد نايف الخطيب) وإن هذين الاسمين هما لمسمى واحد، وحيث إن محكمة الاستئناف أصدرت قرارها المطعون فيه قبل التحقق مما ذكر أعلاه، فإن هذا السبب يرد على القرار المطعون فيه ويوجب نقضه.

وحيث إن محكمة الاستئناف توصلت إلى نتيجة مخالفة لما توصلنا إليه، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون، مما يجعل هذا السبب وارداً على قرارها المطعون فيه.

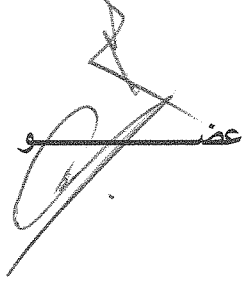
لهذا وتأسيساً على ما تقدم ودون الحاجة لبحث باقي أسباب الطعن نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني ومن ثم إصدار القرار المناسب.

قراراً صدر بتاريخ ١٧ ربيع الأول سنة ١٤٣٣ هـ الموافق ٢٠١٢/٢/٩م

القاضي المتروئس

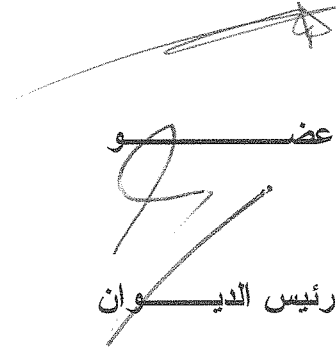


عضو



عضو

عضو



رئيس الديوان

دقق / فاع

